AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

آفاق تطبيق استراتيجية تعويض الاستيرادات في العراق*

م.م زهراء علي جبري عبيد[1]

أ.د أحمد صبيح عطية[2]

المستخلص

تعرض الاقتصاد العراقي إلى الكثير من المشاكل بعد عام 2003؛ نتيجة اهمال القطاعات الاقتصادية غير النفطية، واعتماده بشكل رئيس على قطاع النفط، مما انعكس على زيادة الاستيرادات في سد الطلب المحلي المتزايد؛ لعدم قدرة الجهاز الانتاجي في مواجهة هذه الزيادة، والناتجة عن زيادة الانفاق المتولد من زيادة الدخولـ ما أدى إلى اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي ـولذا ويهدف البحث إلى وضع استراتيجية ملائمة لتطوير القطاعات الإنتاجية في العراق بهدف تغطية الطلب المحلي وتعويض الاستيراد المتزايد من السلعـ وتقليل الاعتماد على الاستيرادات من خلال التصنيع المحلي.

إن تشجيع تطبيق استراتيجية تعويض الاستيرادات تعد ضمن الاستراتيجية الضرورية في إصلاح الخلل البنيوي الاقتصاديـ وانتاج منتجات بديلة للمنتجات التي نقوم باستيرادها من الدول الأخرى مع إمكانية تصنيعها محلياً بتكلفة أقلـ بالشكل الذي يؤدي إلى تطوير الاقتصاد العراقي وتعزيز مواردهـ بدلا من الاعتماد المفرط على الاستيرادات للبضائع والمنتجات الاجنبيةـ وبما يجعل الاقتصاد العراقي رهيناً للسياسة الاستيرادية.

Abstract

The Iraqi economy has been exposed to many problems after 2003 as a result of neglecting the non-oil economic sectors and relying mainly on the oil sector- which was reflected in the increase in imports to meet the growing local demand due to the inability of the production system to face this increase resulting from the increase in spending generated from the increase in income- which led to an imbalance between total supply and total demand. Therefore- the research aims to develop an appropriate strategy to develop the production sectors in Iraq with the aim of covering local demand and compensating for the increasing import of goods- and reducing dependence on imports through local manufacturing.

* بحث مستل من اطروحة الدكتوراه, استراتيجية تعويض الاستيرادات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة– تجارب مختارة مع إمكانات تطبيقها في العراق, جامعة واسط, كلية الإدارة والاقتصاد

Encouraging the implementation of the import compensation strategy is part of the necessary strategy to correct the economic structural imbalance- and produce alternative products for the products we import from other countries with the possibility of manufacturing them locally at a lower cost- in a way that leads to developing the Iraqi economy and enhancing its resources- instead of excessive reliance on imports of foreign goods and products- which makes the Iraqi economy hostage to the import policy.

المقدمة

تعد استراتيجية تعويض الاستيرادات أحد المفاتيح الإيجابية التي تساعد في خلق اقتصاد منتج، وأكثر صعوداً أمام العقبات المستقبلية وهي استراتيجية تهدف إلى إنشاء صناعات وطنية تؤدي الى احلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة وإلى تعويض الاستيرادات من السلع الانتاجية محل الاستيرادات من السلع الاستهلاكية، ومن الأفضل لها التركيز على الصناعات الخفيفة خلال المراحل الأولى من التنمية فقيام عدد من الصناعات الغذائية والنسيجية وبعض الصناعات الانشائية في تلك المراحل يمثل ضرورة حيوية نظرا لإشباعها حاجات اساسية لا غنى عنها في تحقيق الاكتفاء الذاتي وهو ما يخفف تدريجيا من قيود التبعية الاقتصادية ويؤدي إلى تشغيل الموارد المحلية العاطلة واكتساب خبرة في المجال الصناعي مما يهيئ إلى مباشرة انماط متقدمة من التصنيع وتحقيق وفرة في النقد الاجنبي نتيجة لإحلال السلع المصنعة محليا، على أن يتم الاهتمام بالصناعات الثقيلة في الوقت لاحق إلى جانب تنمية الصناعات الاستهلاكية، والتحول من اقتصاد ريعي يعتمد في تشكيل ناتجه المحلي على سلعة أو اثنتين، إلى اقتصاد منتج.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من أنَّه يبحث في السبل الكفيلة لتفعيل النشاط الانتاجي في العراق والبحث عن استراتيجيات لتعويض الاستيرادات التي باتت تشكل عوامل ضغط على الموازنة العامة كونها تستنزف موارد البلد من العملات الأجنبية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى وضع الاستراتيجيات الملائمة لتفعيل نشاطه بما يؤمن توفير السلع التي تلبي الطلب المحلي، وبشكل يضمن توفرها بالأسعار التي يجعلها تتنافس مع المنتجات الأجنبية بهدف الحد من ظاهرة تفاقم الاستيرادات.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل متعددة متمثلة في اختلالات داخلية هيكلية، وهي اختلال الهيكل الانتاجي واختلالات خارجية تتمثل باختلال هيكل الصادرات، وتركز الصادرات السلعية في قطاع واحد هو قطاع النفط، وهذا يؤكد ريعية الاقتصاد العراقي، وان الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كبير، يؤدي الى حدوث عجز في الميزان التجاري، أو إذا انخفضت اسعار النفط بشكل كبير، ـويرجع الاختلال الحاصل في الصادرات السلعية العراقية إلى هيمنة الصادرات النفطية وتراجع الصادرات السلعية غير النفطية بسبب انخفاض انتاجية القطاعات السلعية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن استراتيجية تعويض الاستيرادات تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للتخفيف من التبعية الاقتصادية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

حدود البحث

تمثلت الحدود الزمانية بالمدة من عام (2004-2023).

اولاً: مفهوم ومراحل استراتيجية تعويض الاستيرادات

1- مفهوم تعويض الاستيرادات

ويقصد به استراتيجية تعويض الاستيرادات بأنها استراتيجية اقتصادية تسعى إلى تشجيع الإنتاج المحلي من السلع التي ما تزال تستورد، وذلك من خلال رفع التعريفة الجمركية أو فرض الحصص على استيراد السلع من الخارج[1]ـ وحيث يعرفها البعض بانها الحالة التي تتحقق عندما تكون نسبة الاستيرادات الصناعية إلى الإنتاج الصناعي منخفضة[2] ،في حين يعرفها الاقتصادي ونستون(Winston)على انها تلك الحالة التي تعبر عن قدرة الاقتصاد القومي بإنتاج السلع التي كان يستوردها من قبل[3]ـ

ووضح الاقتصادي الهنغاري كوكر(Coker) معنيين لمفهوم هذه الاستراتيجيةـ أولهما المعنى الضيق(المطلق) يدل على التوسع في الانتاج المحلي لإنتاج سلع بديلة للاستيرادات ـوبشكل مطلق يهبط حجم الاستيراداتـ وتعد هذه الحالة تعويض الاستيرادات المطلق وهو اقرب لتحقيق الاكتفاء الذاتيـ اما المعنى الثاني هو المعنى الواسع(النسبي) يعني تعويض الاستيرادات بالإنتاج المحليـ إذ يستمر مع هذه الزيادة تراجع الأهمية النسبية للاستيرادات في سد حاجة الطلب المحلي ـعن طريق نمو الإنتاج المحلي بمعدل اكبر من معدل نمو الاستيرادات [4].

وتعرف استراتيجية تعويض الاستيرادات هي استراتيجية حكومية تركز على استبدال الاستيرادات الزراعية أو الصناعية لتشجيع الإنتاج المحلي، تهدف إلى خلق فرص عمل ،وتخفيض الطلب على العملات الأجنبية، وتحفيز الابتكار، وضمان استقلال البلاد في مجالات مثل الغذاء ،الدفاع والصناعة والتقنيات المتقدمة، مسألة سياسة إحلال الاستيرادات المتعلقة بمحاولة إحياء أو تحديث أو إنشاء العناصر المفقودة من الإنتاج في الاقتصاد[5].

بعد استعراض التعريفات من خلال ما تقدم يتبين أن مفهوم استراتيجية تعويض الاستيرادات يتحقق عندما ينخفض ما يتم استيراده من السلع إلى المعروض الكلي في الاسواق المحليةـ وذلك عن طريق اقامة مشاريع صناعية هدفها زيادة الانتاج المحلي من السلع كانت تستوردـ وهي استراتيجية تسعى إلى تقليص اعتماد الدولة على الاستيرادات الأجنبية من خلال تشجيع الإنتاج المحلي من السلع والخدماتـ والفكرة وراء تعويض الاستيرادات هي خلق اقتصاد مكتفي ذاتياً ـوقادر على الإنتاج محلياً، بدلاً من الاعتماد على الاستيرادات الأجنبية.

2- مراحل استراتيجية تعويض الاستيرادات

وتمر استراتيجية تعويض الاستيرادات بمرحلتين هما:

1-المرحلة الأولى: تعويض الاستيرادات محل السلع الاستهلاكية الخفيفة نظراً لتميز هذه السلع بأنها كثيفة العمل ومرتفعة الربحية نسبياً، ولا تحتاج إلى طرق انتاجية وتكنولوجيا متطورة ولا كثافة راس المال وعدم حاجتها إلى استثمارات ضخمة، وحاجتها إلى عمالة كثيفة وقليلة المهارة مثل صناعة النسيج و المواد الغذائية، إذ تناسب الصناعات الخفيفة الدول النامية حديثة التصنيع بوصفها متلائمة مع طبيعة اسواقها الضيقة ومع القوة الشرائية المحدودة لسكانها، وتتوفر لديها اليد العاملة الوفيرة والرخيصة[6].

2- المرحلة الثانية: تعويض الاستيرادات محل السلع الرأسمالية والمعمرة اي خصصت لإنتاج السلع الرأسمالية والمعمرة(الانتاجية) مثل السيارات والمعدات والآلات والثلاجات، وهذه المرحلة تمثل تحدي للدول النامية كونها تتطلب تكنولوجيا متقدمة وكثافة برأس المال، كما أنها تتطلب هياكل صناعية كبيرة و عمالة ماهرة وكوادر إدارية كفوءة[7].

ثانيا: - الميزان التجاري الزراعي والصناعي في العراق

يتميز العراق بقدرات بشرية متنوعة ومدربة- وموارد طبيعية وفيرة- وبموقع جغرافي متميز- إذ تشكل بمجملها الأرضية المناسبة لانطلاقة تنموية كبيرة تكون في مقدمة الاقتصادات الواعدة- إلا أن سوء إدارة الاقتصاد- والمشكلات الموروثة عن اقتصاد الحرب- أدت بمجملها إلى تدمير البنية التحتية- واستنزاف الموارد المالية- وتدني مستوى الخدمات- وزيادة المعاناة اليومية بسبب البطالة والفقر- ومع أن هذه المشكلات تلقي بظلالها على المجتمع العراقي والاقتصاد- إلا أن وفرة الموارد البشرية والطبيعية- وفي ظل إدارة الاقتصاد بشكل سليم - وإدارة متحررة من هدر الثروات ومظاهر الفساد- ومن خلال تبني سياسة اقتصادية فعالة في ضوء حاجة الاقتصاد العراقي- من شأنها ان ترسم صورة تفاؤل لمستقبل اقتصاد العراق[8].

وكما هو معلوم فأن الاقتصاد العراقي يعتمد على إيرادات النفط في سد احتياجاته مقابل تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب فشل معظم المشاريع الصناعية الإنتاجية نتيجة الانفتاح التجاري المفرط وسوء الإدارة والتخطيط فضلا عن تراجع الإنتاج الزراعي المحلي[9] .

1- الميزان التجاري الزراعي والعجز الزراعي

إنّ العجز الغذائي يعود إلى ان الانتاج المحلي لا يفي بمتطلبات السكان التي تتزايد بمعدل يفوق معدل نمو الانتاج المحلي- ومما لا شك فيه ان القطاع الزراعي في العراق هو اكثر القطاعات تخلفا- ان زيادة استيرادات العراق من المحاصيل الزراعية وزيادة الفجوة الغذائية لم تتمخض فقط عن زيادة السكان بمعدل اعلى من نمو الانتاج وانما رافق ذلك تراجع في معدل الانتاج الزراعي منذ عام 2004 بعد غياب الحماية الجمركية -فضلا عن زيادة اسعار المستلزمات الزراعية عالميا نتيجة رفع الدعم عنها وفق اجراءات منظمة التجارة العالمية -فضلاً عن توجه معظم الفلاحين واولادهم إلى التعيين في القطاع الحكومي الذي يولد رواتباً بإنتاجية منخفضة جداً- وهنا ادى إلى تدفق السلع الزراعية المستوردة الى الاسواق المحلية- وأصبح العراق يعتمد على الاستيرادات بشكل متزايد لأكثر من نصف استهلاكه الغذائي- وتعرضه لصدمات أسعار الغذاء العالمية- ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي جهوداً منسقة لتحسين الإنتاج المحلي -يشمل ذلك الحد من

تدهور التربة ورفع كفاءة مياه الريـ واعتماد الزراعة الذكية مناخياًـ وتحسين إدارة الأراضيـ والجدول الآتي يوضح فجوة الميزان التجاري الزراعي.

جدول(1) فجوة الميزان التجاري الزراعي في العراق للمدة(2004-2023)

السنة	الصادرات الزراعية مليار دولار	الاستيرادات الزراعية مليار دولار	فجوة الميزان التجاري الزراعي مليار دولار
2004	0.007	1.720	-1.713
2005	0.007	1.882	-1.875
2006	0.008	1.807	-1.799
2007	0.010	1.997	-1.987
2008	0.010	1.997	-1.987
2009	0.010	1.997	-1.987
2010	0.015	1.354	-1.340
2011	0.015	1.354	-1.340
2012	0.015	1.488	-1.474
2013	0.013	1.354	-1.341
2014	0.032	2.752	-2.720
2015	0.123	6.937	-6.814
2016	0.141	9.096	-8.955
2017	0.164	11.865	-11.702
2018	0.126	12.615	-12.489
2019	0.410	9.579	-9.169
2020	0.125	10.814	-10.689
2021	0.125	11.641	-11.516
2022	0.125	12.641	-12.516
2023	0.126	13.541	-13.415

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعيةـ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للسنوات متفرقة.

يوضح الجدول (1) عجز الميزان التجاري الزراعي المستمر في العراق، حيث تجاوزت الاستيرادات الزراعية بشكل كبير الصادرات للمدة(2004-2023) إذ سجلت الاستيرادات الزراعية 1.720 مليار دولار عام 2004 مقابل الصادرات الزراعية 0.007 مليار دولار وعلى رغم تزايد الصادرات الزراعية خلال مدة الدراسة الا ان الاستيرادات الزراعية تفوق الصادرات الزراعية قد ارتفعت الاستيرادات الزراعية الى 13 مليار دولار عام 2023 ـوهذا يدل على تخلف وتراجع الإنتاج الزراعيـ وضعف القدرة التنافسية امام المنتجات الأجنبية مما تسبب ذلك في استنزاف احتياطي النقد الاجنبي واللجوء إلى الاقتراض من الخارج لسد العجز الحاصل والوقوع في فخ المديونيةـ ورغم تحسن طفيف في بعض السنوات، إلا أن العجز ظل مستمراً، إذ ينمو الانتاج الزراعي بمعدل اقل من نمو الطلب الذي يزداد سنوياـ وايضا بمعدل اقل من نمو السكان وقد نجم عن ذلك عجز بين الانتاج والطلب مما دفع إلى الاستيراد من الخارج لسد العجزـ ما يعكس الحاجة إلى تطوير القطاع الزراعي لتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيرادات الزراعية.

جدول (2)

الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحصولي القمح والأرز في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	(1) الإنتاج المحلي من القمح (الف طن)	(2) استيراد القمح (الف طن)	(3) المتاح للاستهلاك المحلي من القمح (الف طن)	(4) نسبة الاكتفاء الذاتي%	(5) الفجوة الغذائية	(6) الإنتاج المحلي من الأرز (الف طن)	(7) استيراد الرز (الف طن)	(8) المتاح للاستهلاك المحلي من الأرز (الف طن)	(9) نسبة الاكتفاء الذاتي%	(10) الفجوة الغذائية
2004	1483	3998	5481	27.1	-3998	177	587	764	23.2	-587
2005	2161	2535	4696	46.0	-2535	292	433	725	40.3	-433
2006	2217	2838	5055	43.9	-2838	325	433	758	42.9	-433
2007	2136	2838	4974	42.9	-2838	381	433	814	46.8	-433
2008	1255	2963	4218	29.8	-2963	250	345	595	42.0	-345
2009	1700	3008	4708	36.1	-3008	270	261	531	50.8	-261
2010	2111	2012	4123	51.2	-2012	297	22	319	93.1	-22
2011	1759	2440	4199	41.9	-2440	300	204	504	59.5	-204
2012	1311	2750	4061	32.3	-2750	297	205	502	59.2	-205
2013	1963	2741	4704	41.7	-2741	288	208	496	58.1	-208
2014	2179	2443	4622	47.1	-2443	292	213	505	57.8	-213
2015	2532	2280	4812	52.6	-2280	278	210	488	57.0	-210
2016	3701	2752	6453	57.4	-2752	277	223	500	55.4	-223
2017	3974	3309	7283	54.6	-3309	265	422	687	38.6	-422
2018	2177	1872	4049	53.8	-1872	242	1114	1356	17.8	-1114
2019	4343	570	4913	88.4	-570	599	1301	1900	31.5	-1301
2020	6238	1394	7632	81.7	-1394	464	1005	1469	31.6	-1005
2021	4233	1025	5258	80.5	-1025	622	1257	1879	33.1	-1257
2022	2765	590	3355	82.4	-590	712	1330	2042	34.9	-1330
2023	4248	410	4658	91.2	-410	900	1390	2290	39.3	-1390
المتوسط	2724.3	2238.4	4962.7	54.127	-2238	376.4	579.775	956.175	45.645	-579.8

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للسنوات متفرقة.

-العمود (3)(4)(5)(8)(9) (10) من اعداد الباحثة

-الفجوة الغذائية =الانتاج المحلي – المتاح للاستهلاك

-المتاح للاستهلاك=الانتاج المحلي +الاستيرادات

-نسبة الاكتفاء الذاتي=الانتاج المحلي /المتاح للاستهلاك*100

وتمثل الحبوب أهم عوامل الحفاظ على الامن الغذائي نظرا لأهميتها فالقمح والرز يمثلان الغذاء الاساس في النمط الغذائي لا يمكن الاستغناء عنهما. إذ يعد القمح من اهم المحاصيل ويطلق عليه ملك المحاصيل .ويلاحظ من خلال الجدول (2)إنتاج القمح خلال المدة(2004-2014) كانت إنتاجية القمح متراجعة نتيجة تخلف أساليب الإنتاج وعدم الاهتمام بمشكلة الفاقد الإنتاجي في عمليات ما بعد الحصاد .وظل العراق مستورداً للقمح لكن خلال المدة(2015-2023) بدأ الانتاج بالارتفاع من عام 2015 إذ بلغ نحو 2532 الف طن ويرجع سبب الارتفاع إلى اهتمام الدولة بالمنتجين وتقديم القروض الزراعية وتسهيلات مالية فضلا عن المبادرة الزراعية التي اثرت ايجابيا على الانتاج الزراعي .وسجل اعلى مستوى للإنتاج المحلي من القمح في عام 2020 إذ بلغ انتاج القمح نحو 6238 الف طن استطاع فجأة تحقيق الاكتفاء

الذاتي والاعتماد على المنتج المحلي ووصول الإنتاج 4248 الف طن في عام 2023 وبلغ متوسط الاكتفاء الذاتي للقمح خلال مدة الدراسة 54%ـ أي ان نسبة الاعتماد على الخارج تقدر 46%ـ بسبب دعم الفلاحين وتطبيق الزراعة الحديثة واستعمال تقنيات الري الحديثة لمواجهة الأزمة المائية التي ساعدت في زيادة محصول القمح ودعمت الحكومة المزارعين بتقاوي عالية الإنتاجية وتقديم الدعم المادي والمعنويـ ورصدت الحكومة مشكلات الزراعة ومنحت القطاع الخاص حق استيراد الأسمدة بعد معالجة المحددات الأمنية ما عمل على تقليل الأسعار مما ساهم في تحقيق الأمن الغذائيـ وضعت الحكومة خططا لزيادة الإنتاج عبر الزراعة الذكية التي تقوم على إنترنت الأشياء من خلال بناء نظام لرصد حقل المحاصيل بمساعدة أجهزة الاستشعارـ فيما يتعلق بالضوء ودرجة الحرارةـ ورطوبة التربةـ وتمكن الزراعة الذكية في توفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة وخفض التكاليف.

نلاحظ من الجدول(2) ان حجم الفجوة الغذائية لمحصول القمح في انخفاض عبر السنوات ويدل ذلك على تحسن انتاج القمحـ اما محصول الأرز بلغ الف طن 587 عام 2004 ارتفع الى 900 الف طن وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الارز نحو 45% أي ان نسبة الاعتماد على الاستيرادات لسد العجز الحاصل يقدر بنحو 55%ـ إذ نلاحظ تذبذب إنتاجه مرتبط بتذبذب كمية المياه بين سنة واخرـ إذ أن شحة المياه تقف عائق امام زراعة الأرز وان تزايد السكان يخلق ضغوطا متزايدة على المواد الغذائيةـ وان سبب التذبذب في الانتاج يعود إلى النمو السكاني المتزايد وزيادة الطلب على الغذاء مع تحسن مستوى الدخل فضلا عن انخفاض التخصيصات الاستثمارية لقطاع الزراعيـ وانخفاض اعداد الفلاحين بسبب الهجرة من الريف الى المدينةـ ونقص الكوادر البشرية المؤهلة وقلة الامطارـ وانخفاض مناسيب المياهـ التي تؤثر سلبا على الانتاج الزراعي.

2ـ فجوة الميزان التجاري للصناعات الغذائية

تمثل الصناعات الغذائية من القطاعات الحيوية والمهمة لدورها في تلبية الحاجات الاساسية للمواطنين وتوفيرها لفرص العمل ومساهمتها في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق الأمن الغذائي وتعويض الاستيراداتـ ولها الاثر الأكبر في النمو الصناعيـ وتعد الفجوة الغذائية احد المؤشرات المستخدمة لقياس الامن الغذائيـ وكلما زاد الفرق انتاج المواد الغذائية والطلب عليها دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الاحتياجات من المنتجات الغذائية ـمما تلجأ الدولة إلى الاستيراد لسد الفجوةـ ومن اسباب زيادة الفجوة الغذائية هي إزالة الحماية الجمركية ـإذ يؤدي تخفيض معدل التعرفة الجمركية للسلع الغذائية إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية المستوردة في الأسواق المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات.

جدول (3) الفجوة الغذائية في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	الصادرات الغذائية مليار دولار	الاستيرادات الغذائية مليار دولار	فجوة الميزان التجاري الغذائي مليار دولار
2004	0.007	1.530	-1.523
2005	0.006	1.715	-1.709
2006	0.007	1.647	-1.640
2007	0.009	1.820	-1.811
2008	0.009	1.820	-1.811
2009	0.009	1.820	-1.811
2010	0.009	1.174	-1.166
2011	0.009	1.174	-1.166
2012	0.009	1.312	-1.303
2013	0.009	1.174	-1.166
2014	0.010	1.235	-1.226
2015	0.122	5.480	-5.359
2016	0.130	6.126	-5.997
2017	0.157	9.588	-9.431
2018	0.124	10.224	-10.100
2019	0.405	7.503	-7.098
2020	0.122	8.879	-8.757
2021	0.122	9.442	-9.320
2022	0.123	10.442	-10.319
2023	0.123	11.552	-11.429

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للسنوات متفرقة.

ويتضح من الجدول(3) زيادة حجم الفجوة الغذائية إلى 1.811 مليار دولار عام 2007 بعد ان كانت الفجوة 1.523 مليار دولار عام 2004م؛ إذ ارتفعت إلى 11.429 مليار دولار عام 2023 وتشير هذه الزيادة مؤشراً على اعتماد العراق على استيرادات السلع الغذائية بشكل متزايد لسد الفجوة الغذائية- وتراجع معدل الاكتفاء الذاتي؛ إذ ان هناك علاقة عكسية بين الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي- وأخذت الاستيرادات الغذائية في التزايد خلال السنوات الأخيرة لتغطية النقص في الإنتاج المحلي- ويرجع ذلك إلى الاوضاع التي مر بها العراق، مما ادت إلى تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية-، وتشكل استيرادات السلع المصنعة والمنتجات الغذائية، هي النسبة الأكبر من أجمالي الاستيرادات.

يعد السكر والزيوت النباتية والالبان ومنتجاتها ذات أهمية غذائية بالغة في تحقيق الأمن الغذائي، وتستهلك بشكل يومي، ولا يمكن الاستغناء عنها، فضلا عن اهميتها في الصناعة المحلية، -والجدول الآتي، يوضح الكميات المنتجة من المنتجات الغذائية الرئيسة ونسبتها من الاكتفاء الذاتي.

جدول(4) كميات إنتاج المجموعات الغذائية المصنعة ونسبة الاكتفاء الذاتي في العراق للمدة(2004-2023)

السنة	اجمالي السكر ومصنوعات سكرية (الف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر%	انتاج الزيوت النباتية(الف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية%	الالبان ومنتجاتها (الف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي من الالبان ومنتجاتها%
2004	2.5	0.4	34.4	19.5	303.7	81.1
2005	2.8	0.9	37.8	21.0	607.5	89.5
2006	1.8	0.9	32.3	18.6	308.9	81.3
2007	1.8	0.3	26.6	13.6	262.1	58.2
2008	1.8	0.2	18.1	8.9	272.4	59.1
2009	1.8	0.2	17.4	8.6	272.4	59.2
2010	1.8	1.4	21.6	9.4	221.3	50.3
2011	1.0	0.2	23.2	10.0	287.0	47.4
2012	1.0	0.3	15.9	7.1	293.0	47.8
2013	1.0	0.3	16.5	7.3	298.5	48.3
2014	0.8	0.2	16.8	7.4	304.6	48.2
2015	1.3	0.1	13.2	5.6	728.6	56.0
2016	1.6	0.2	8.8	3.2	831.6	81.2
2017	1.8	0.2	13.0	2.0	1311.7	63.0
2018	1.3	0.1	24.9	4.1	710.8	54.7
2019	1.3	0.2	13.6	2.5	397.6	40.3
2020	3.2	0.2	12.8	1.6	414.8	23.4
2021	3.2	0.3	13.4	2.4	339.2	20.4
2022	3.4	0.5	5.3	1.9	311.3	18.6
2023	3.7	0.8	2.6	1.2	301.0	16.7
المتوسط	2.0	0.4	18.4	7.8	438.9	52.2

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للسنوات متفرقة

يوضح جدول (4) أن الكميات المنتجة من السلع الغذائية خلال المدة(2004-2023) كانت متراجعة. ويعاني العراق من عجز مستمرً في إنتاج السكر والزيوت النباتية. فقد كان إنتاج السكر منخفضاً جداً إذ بلغ متوسط مدة الدراسة(2.0)ألف طن .أما نسب الاكتفاء الذاتي من السكر كانت متدنية خلال مدة الدراسة .إذ بلغ متوسط الاكتفاء الذاتي من السكر نحو(0.4%). إذ نلاحظ زيادة اعتماد العراق على الخارج بنسبة تقدر(99%) لتوفير السكر للاستهلاك المحلي لذلك كانت الاستيرادات مرتفعة وجعلت هذه النسبة العراق مستورد لمادة السكر. وكذلك إنتاج الزيوت النباتية تميز بالانخفاض خلال السنوات الاخيرة ومن خلال الجدول يتبين ان نسب الاكتفاء الذاتي غير قادرة على سد حاجة الغذائية من الزيوت النباتية وبلغ متوسط مدة الدراسة نحو(18.4) ألف طن يوضح ذلك انخفاض كمية الإنتاج من الزيوت النباتية. ومتوسط نسبة الاكتفاء الذاتي بلغت (7.8%) ولهذا تم الاعتماد على الاستيرادات وتقدر نسبة الاعتماد على الخارج نحو(91%). أما بالنسبة للألبان ومنتجاتها نلاحظ تراجع كميات الانتاج من الالبان خلال مدة الدراسة إذ بلغ انتاج الالبان ومنتجاتها نحو 303ألف طن عام 2004 ارتفع في عام 2005 الى 607 ألف طن ثم تراج انتاج الالبان ومنتجاتها بسبب تردي الاوضاع وبلغ متوسط انتاج الالبان خلال مدة الدراسة نحو(438) ألف طن. وبلغ متوسط الاكتفاء الذاتي (52%) اي نسبة الاعتماد على الخارج تقدر(48%). وان التطور السريع في جميع النواحي الذي يتسم به الوقت الحالي في المجتمع العراقي. وتزايد السكان وما يرافقه من تزايد احتياجاتهم الغذائية تتطلب توفير كميات كبيرة من الحليب ومنتجاته وبمواصفات جيدة تسد متطلبات المستهلك وتفي بحاجاتهم وبالشروط الصحية المقبولة. وتستلزم هذه المتطلبات الافادة من التطور الحديث في صناعة الالبان ومنتجاتها لزيادة الكميات المنتجة بهدف الوصول إلى مستوى الاكتفاء الذاتي.

ثالثاً: - آفاق تطبيق استراتيجية تعويض الاستيرادات في العراق

في عالم يتسم بالتغيرات الاقتصادية السريعة، تعد الزراعة والصناعة أساسين حيويين لتطور أي اقتصاد- وتعكس الرؤية المستقبلية لتطبيق استراتيجية تعويض الاستيرادات في العراق من خلال تطوير القطاع الانتاجي وقدرة هذا القطاع على مواجهة التحديات العالمية مثل زيادة السكان، التغير المناخي، والطلب المتزايد على المنتجات الغذائية والمواد المصنعة- تستهدف هذه الرؤية تعزيز الإنتاج المحلي للمنتجات الزراعية والصناعية والتكنولوجية من خلال استعمال أحدث التقنيات واتباع استراتيجيات متكاملة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة القدرة على التصدير- كما تركز على تعزيز الاكتفاء الذاتي وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض لضمان الأمن الغذائي والاقتصادي- وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق تطوير شامل ومستدام يمكن أن يعزز من التنافسية ويضمن مستقبلاً مستداماً للشعب- سيتناول هذا المبحث استراتيجية تطوير القطاع الانتاجي، ابتداءً من تحليل الوضع الحالي وتحديد الفجوات، وصولاً إلى وضع خطط عمل تنفيذية تستند إلى البيانات والتوقعات المستقبلية.

اولاً:- استراتيجية تطوير القطاع الانتاجي في العراق

أكدت دراسات عديدة على اهمية القطاع الزراعي كمحرك للقطاع الصناعي- فالقطاع الزراعي ينتج للقطاع الصناعي ويقوم بتوفير المواد الاولية الداخلة في الصناعة من خلال توفير المستلزمات التي تدخل في العملية الانتاجية التي تسهم في زيادة الانتاج كالمكائن والآلات والمبيدات الكيمياوية وغيرها- ولوحظ ان تبني استراتيجية تطوير القطاعات الانتاجية في العراق سيؤدي رفع كفاءة القطاعين ويعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالاعتماد على الجهود والأدوات الذاتية -وكذلك توفير الموارد الاولية للصناعات الغذائية يساهم في رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية والوصول الى الامن الغذائي وتجنب الاقتصاد الاختلال الهيكلي وتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الانتاجي.

1- الاستراتيجية المقترحة لتطوير القطاع الزراعي

يتمتع العراق بموارد طبيعية متاحة تُسهم بشكل كبير في القطاع الزراعي منها الموارد المائية الوفيرة- ولكن يواجه العراق تحديات مرتبطة بنقص المياه بسبب التغيرات المناخية، والاعتماد على تدفقات المياه من الدول المجاورة مثل تركيا وإيران، مما يؤثر على كمية المياه المتاحة لأغراض الزراعة- ويمتلك العراق أراضي زراعية غنية، ولكن تعاني هذه الأراضي من مشاكل تتعلق بالملوحة وتآكل التربة، مما يتطلب جهداً مستداماً لإعادة تأهيلها وتحسين جودتها لضمان إنتاجية أفضل- يتميز العراق بمناخ متنوع يمكن أن يكون ملائماً لزراعة مجموعة واسعة من المحاصيل، خاصة الحبوب مثل القمح والشعير؛ إذ يفترض أن العراق يصدر المنتجات الزراعية لا يستورد ومن مقومات تأهيل القطاع الزراعي هي تخفيض تكاليف الانتاج وتفعيل دور الحكومة عبر منح قروض للمزارعين وتعويض خسائرهم وتفعيل الضرائب على الاستيرادات الزراعية- وتزويد المزارعين بالأسمدة والبذور.

تتطلب هذه الاستراتيجية إجراء تغيرات في قطاع الزراعة وكما يلي:

أ. إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي منها الري بالتنقيط إذ يتميز الري بالتنقيط بكونه يوفر كميات كبيرة من المياه، وهو أمر بالغ الأهمية نظرًا لشح المياه في العراق. يمكن تحسين الكفاءة المائية للمحاصيل وزيادة الإنتاجية من خلال نشر أنظمة الري بالتنقيط الحديثة في المناطق الزراعية

ب. تخفيض أو الاعفاء من الضرائب لدعم الفلاح

ت. رفع التعرفة الجمركية على المنتجات الزراعية المستوردة من الخارج حتى لا تدخل في مجال التنافس مع المنتجات الزراعية.

ث. تطوير طرق الري باستعمال تقنيات الزراعة الذكية: تشمل استعمال أجهزة استشعار لمراقبة التربة والرطوبة ودرجات الحرارة، مما يسمح للمزارعين باتخاذ قرارات دقيقة فيما يتعلق بري وتسميد المحاصيل. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وخفض التكلفة

ج. استعمال بذور محسنة ملائمة للظروف المناخية العراقية يمكن أن يزيد من إنتاجية المحاصيل ويعزز مقاومتها للأمراض والآفات.

ح. تحسين الطرق والنقل: تحسين الطرق الريفية لتسهيل نقل المحاصيل من المزارع إلى الأسواق، مما يساهم في تقليل الخسائر الناتجة عن النقل الطويل وفي تحسين جودة المنتجات الغذائية التي تصل إلى المستهلك.

خ. إنشاء مراكز التخزين المبردة: بناء مراكز تخزين مبردة يقلل من الفاقد الزراعي، خاصة للمنتجات التي تتطلب بيئة تخزين خاصة مثل الفواكه والخضروات.

د. تقديم الدعم المالي والتسهيلات الائتمانية: تقديم قروض ميسرة للمزارعين لشراء المعدات الحديثة وبناء بنى تحتية ملائمة يمكن أن يعزز الإنتاجية ويحسن من جودة المحاصيل الزراعية.

تستهدف هذه الاستراتيجية لاقتراح آفاق مستقبلية لتطوير القطاع الزراعي في العراق من أجل ان يأخذ زمام المبادرة وإعادة دورة الريادي في انتاج المنتجات الزراعية والحيوانية بالشكل الذي يلبي الطلب المحلي بل وربما يزيد عن ذلك نحو الانتاج للتصدير وبالخصوص في المنتجات التي يتميز فيها العراق بميزة نسبية كالتمور والحنطة والرز والفواكه والخضروات وتتضمن هذه الاستراتيجية السعي نحو تحسين البنى التحتية للإنتاج الزراعي وتوفير مستلزمات الانتاج فضلاً عن تطوير الثقافة الزراعية وتفعيل نشاط المعاهد والكليات الزراعية بما يضمن تخريج كوادر وسيطة وادارية واعية ومتسلحة العلوم وتحقيق هذه الأهداف يتطلب تضافر الجهود بين الجهات الحكومية، والمزارعين، والمستثمرين لضمان توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية وتحديث العمليات الزراعية بطرق مستدامة وفعالة. ومن المتوقع عند تطبيقها ان يشهد العراق ارتفاعاً في إنتاج المحاصيل الزراعية. وتصدير بعضها للخارج مدعوماً باعتماد أساليب الري الحديثة لتحقيق الأمن الغذائي في البلاد ورفع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بعد سنوات من التراجع. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول(5) كميات الانتاج المقترحة من المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية المصنعة للمدة(2023-2030)

السنة	انتاج القمح (الف طن)	انتاج الأرز (الف طن)	انتاج السكر ومصنوعات سكرية (الف طن)	انتاج الزيوت النباتية(الف طن)	الالبان ومنتجاتها (الف طن)
2024	4500	930	4.5	5.5	350
2025	4700	960	5.5	10.5	400
2026	4900	990	6.5	15.5	450
2027	5100	1000	7.5	20.5	500
2028	5300	1030	8.5	25.5	550
2029	5500	1060	9.5	30.5	600
2030	5700	1090	10.5	35.5	650

المصدر:-من عمل الباحثين بالاعتماد على توقعات مقترحة من خلال الجدول(2)(4)

يعكس جدول (5) كميات الانتاج المقترحة للأعوام 2024-2020 تطلعات طموحة لتطوير القطاع الزراعي في العراق في السنوات المقبلة، من المتوقع أن يشهد انتاج القمح زيادة تدريجية، حيث تشير التوقعات إلى أن الإنتاج سيرتفع من 4500 ألف طن إلى 5700 بحلول عام 2030- هذه الزيادة تعتمد على تحسين تقنيات الزراعة، مثل استعمال تقنيات الري الحديثة والأسمدة المتطورة، بالإضافة إلى تبني أصناف قمح أكثر مقاومة للجفاف وذات إنتاجية أعلـ هذه التحسينات قد تؤدي إلى زيادة تدريجية في المحاصيلـ أما إنتاج الأرز وفقًا للجدول يُتوقع أن يشهد زيادة طفيفة. على سبيل المثال، سيصل إنتاج الأرز إلى 1090 ألف طن في 2030، إذ يمكن ان يعطي الارز ضعف انتاجية الحنطة- ويتميز محصول الارز بإنتاجية مرتفعة- أما انتاج السكر ،فمن المتوقع أن يرتفع إنتاجه من 4.5 الف طن إلى 10.5 الف طن - وزيادة انتاج الزيوت النباتية من 5.5 الف طن إلى 35 الف طن بحلول عام 2030- اما الالبان ومنتجاتها من المتوقع زيادة انتاجها من 350 الف طن الى 650 الف طن -هذه الزيادات تعتمد على تحسين البنية التحتية ، وتوسيع مساحات الأراضي الزراعية، واستعمال تقنيات زراعية متقدمة لتحسين الإنتاجية والكفاءة -بالإضافة إلى ذلك، سياسات الدعم الحكومي، مثل تقديم القروض والمساعدات الفنية للمزارعين، ستساهم بشكل كبير في هذه الزيادة- ومن المتوقع أن ترتفع درجة الاكتفاء الذاتي تدريجيًا مع هذه التحسينات، يمكن للعراق تقليل اعتماده على الاستيرادات الغذائية وزيادة قدرته على تلبية الطلب المحلي بشكل أكبر.

2- الاستراتيجية المقترحة لتطوير القطاع الصناعي

قدرة الصناعات الغذائية على تعويض الاستيرادات ومن المتوقع ان تشهد هذه الصناعات مزيداً من التغيرات التكنولوجية من حيث التقنيات الحديثة لتحسين الإنتاج- وفي الوقت الذي تشهد فيه هذه الصناعات تطورات فنية وتقنية تتطلب مهارات تشغيلية متقدمة- وعليه ينبغي على الصناعات الغذائية في العراق الارتكاز على استراتيجية اعتماد المنتج المحلي بدلاً من المستورد- من خلال تحسين القيمة المضافة للإنتاج الزراعي من خلال تحويله إلى منتجات صناعية بدلاً من تصديره بشكله الخام- والتوسع في وحدات الانتاج الخاصة بتصنيع المواد الزراعية الرئيسة مثل الحبوب والسكر والمشروبات التي تعتمد على استثمارات مالية كبيرة- وان تتكفل الوحدات الصغيرة بتأمين السلع للمستهلك البعض منها يرتكز على التقنية الحديثة والبعض الآخر يعتمد على الخبرات التقليدية والايدي العاملة الرخيصة- ويستلزم تقليل الاستيرادات

والتوسع في الانتاج المحلي لكافة السلع التي يحتاجها البلد- ويشكل الاكتفاء الذاتي وضع مثالي للأمن الغذائي في امكانات تحقيقه من قبل الدولة.

كما أن واقع الصناعة الغذائية في العراق بحاجة إلى تدخل من خلال مستوى عالٍ من الحماية الانتقائية لقطاعات فرعية مستهدفة- ويجب ان تتمتع تلك القطاعات بدعم حكومي من اجل حيازة التدريب والتكنولوجيا والنفاد إلى الاسواق وتقديم القروض- ويكون من خلال تبني استراتيجية زراعية لغرض زراعة اصناف محددة كالمواد الخام للتصنيع الغذائي- وتقديم الدعم فنياً ومالياً وتشجيع اقامة مصانع غذائية تستوعب الفائض الزراعي مثل تعليب الفواكه والخضر ومعاصر زيت الزيتون.

ومن اجل بناء سياسة تجارية ناجحة تكون متلائمة مع السياسة الاقتصادية للبلد واتباع سياسة الحماية عبر تفعيل التعرفة الجمركية المتوازنة لمنع دخول السلع غير الضرورية والسلع ذات الجودة المنخفضة -ودعم الصناعات المحلية ذات الجودة العالية والقدرة التنافسية لسد متطلبات الطلب المحلي وتصريف الفائض للتصدير- وتأهيل انظمة وأجهزة السيطرة النوعية بما يؤمن سرعة الانجاز- وتأهيل شركات القطاع العام ورفع الكفاءة الانتاجية وتحسين جودة انتاجها بشكل تدريجي -وتخفيض تكاليف انتاجها -وايقاف استيراد ما يمكن انتاجه محليا كالزيوت والالبان والاسمنت والجلود والالبسة وغيرها -والاهتمام بالمبدعين وتشجيع وتمييز حالات الابداع في مجال التصنيع واعداد دراسات فرص الاستثمار والترويج للمشاريع الصناعية والعمل من اجل اقامة التجمعات الصناعية المجهزة بكافة الخدمات والتسهيلات اللازمة .

تتطلب هذه الاستراتيجية إجراء تغيرات في قطاع الصناعة وكما يلي:

أ. تحديث المعدات الصناعية: تحديث خطوط الإنتاج في المصانع العراقية بحيث تكون مجهزة بالتقنيات الحديثة لتحسين جودة الإنتاج وكفاءته. هذا يمكن أن يشمل الاستعانة بالآلات ذات الكفاءة العالية في المصانع الغذائية والنسيجية.
ب. تدريب الكوادر البشرية: يجب التركيز على تدريب العاملين في القطاع الصناعي على استعمال التكنولوجيا الحديثة وصيانة المعدات لضمان استمرار الكفاءة وتحسين جودة المنتجات.
ت. تحديد الأولويات الصناعية: الصناعات الغذائية والنسيجية كأولوية: نظرًا للطلب المحلي الكبير وقدرة العراق على إنتاج المواد الخام، يجب أن تكون هذه الصناعات في مقدمة الأولوياتـ والصناعات التحويلية للنفط والغاز: مثل تكرير النفط وإنتاج المشتقات الكيميائية التي يمكن استعمالها في صناعات أخرى
ث. الارتقاء بالبنية التحتية لمنظومة الجودة الصناعية (نظام المعايير والجودة- والمقاييس -والفحص) - وتقوية البنية التحتية المادية لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات عبر مشاركة القطاع العام والخاص- وخلق شراكات تكنلوجيا ضمن تجمعات عنقودية تتخصص بجذب الاستثمار المحلي والتكنلوجيا المتقدمة.
ج. إخضاع مشاريع الصناعة التحويلية إلى نظام الحوافز مما يساهم ذلك في جذب المهارات وبناء القدرات وزيادة الإنتاجية.
ح. العمل على إنشاء مشاريع صناعية مشتركة برأس مال بين القطاعين العام والخاص- عبر التركيز على المشاريع التي تستثمر الموارد الطبيعية - والعمل على بناء البنية التحتية واستغلال الثروات المعدنية بشكل كفوء من خلال تنفيذ صناعات كثيفة للاستهلاك الطاقة البتروكيمياوية والأسمدة النيتروجينية والصلب والحديد والالمنيوم والطابوق والاسمنت التي تتصف بقيمة تنافسية ومضافة وربط هذه المشاريع بمجموعة من الصناعات المحلية وتوظيف هذه الصناعات في محافظة صناعية واسعة الغنية بالموارد الاولية- بحيث تصبح المحافظة نموذجا للتجمعات العنقودية التي يتكرر تطبيقها

في المحافظات الاخرـ ويمكن توضيح المراحل الزمنية لتشجيع بناء البنية التحتية والشراكات مع المستثمرين ضمن الخطة المستقبلية كما موضح في الجدول الآتي.

جدول(6) المراحل الزمنية لهدف تحسين البنية التحتية وتشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين

	الهدف	2025-2021	2030-2026
1	التوسع في إقامة المناطق الصناعية التي تتمتع ببنية تحتية على قدر عالٍ من الكفاءة , وتتوفر فيها الحوافز للتصنيع	بناء 5 مدن صناعية إضافية ومدينة تكنولوجية واحدة	أ-بناء مدينة صناعية في كل محافظة إضافة إلى تنفيذ 3 مدن تكنولوجية ب-اكتمال المرحلة النهائية من مدينة خور الزبير الصناعية الكبرى
2	تقوية البنية التحتية لمواجهة احتياجات قطاع الصناعة التحويلية وفقا لإطار زمني يعكس الأولويات	الوصول إلى توفير 40% على الأقل من احتياجات قطاع الصناعات التحويلية	الوصول إلى توفير 75% على الأقل من احتياجات قطاع الصناعات التحويلية
3	تشجيع الشركات الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء	إنشاء 25 منشاة كبيرة , كثيفة الطاقة في مجالات التصنيع الموارد المعدنية , الكيمياويات والصناعات الهندسية	إنشاء 200 منشاة كبيرة أضافية كثيفة الطاقة في نفس المجالات والتي يتوفر فيها فرصة أمام العراق

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة الصناعة والمعادن ـ دائرة التخطيط ـ ورقة بحثية-2011

الاستنتاجات

1. إنّ تطبيق استراتيجية تعويض الاستيرادات بجدية على ارض الواقع وبقرارات صحيحة سوف تساهم تحقيق تنويع الهيكل الانتاجيـ وتوفير اموال طائلة من العملات الصعبةـ وتؤدي هذه الاستراتيجية تحسين وضع ميزان التجاري زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات يتم ذلك من خلال رفع التعرفة الجمركية على استيراد السلع الاستهلاكية التي تصنع محليا لتقليل الاستيرادات منها وزيادة صادراتها وبالمقابل فرض تعرفة جمركية منخفضة على استيراد السلع الانتاجية كونها تدخل في عملية التنمية الاقتصاديةـ وتخفيض مستوى البطالة عن طريق تشغيل الايدي العاملة في المشاريع الصناعية.
2. على الرغم من قدم الصناعات الغذائية في العراق فإنها شهدت نمواً بطيئاً في مراحل تطورها وتراجعت بعد عام 2004ـ وتعاني هذه الصناعات من مشكلات جوهرية منها ضعف التمويل وقلة الطاقة الكهربائية وسياسة الباب المفتوح للسلع الأجنبية والاستيراد العشوائي في ظل غياب السيطرة النوعية ودور الجهاز المركزي للتفتيش ـوعدم حماية المنتجات المحلية من المنافسة مع مثيلاتها المستوردة مما ادى إلى دخول السلع والمنتجات الرديئة.
3. وجود اختلال وتشوه هيكلي في مكونات التجارة الخارجية العراقية وهو انعكاس للاختلال والتشوه في بنية الناتج المحلي الإجماليـ واقتصرت الصادرات العراقية على سلعة النفط الخام مقابل توليد طلب ضخم ومتنوع للخارج بفعل انحسار القطاعات الانتاجية المحلية وعجزها عن توليد عرض محلي مكافئ للطلب.

التوصيات

1. ضرورة اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية السلعية من خلال تنفيذ برنامج يعتمد سياسات مالية أكثر مرونة تساهم في تفعيل القطاعات الاقتصادية السلعية وتحقيق التوازن في تخصيص الموارد- ودعم وتنشيط القطاع الزراعي نتيجة لما يوفره هذه القطاع من فرص عمل واسعة- فضلا عن تشجيع إقامة الصناعات الريفية التي تعتمد على مدخلات محلية -وإقامة المشاريع الصغيرة والحرفية- وإعطاء الأولوية في توظيف العمالة العراقية في الاستثمارات الأجنبية عن طريق منح بعض الإعفاءات والتسهيلات الضريبية للاستثمار الأجنبي الذي يوظف القوى العاملة العراقية.
2. وضع سياسة تمويلية لدعم قطاعي الزراعة والصناعة ورفع انتاجية وجودة المنتجات المحلية من خلال العمل على وضع تخصيص مالي ثابت في الموازنة العامة للدولة لتمويل هذه القطاعات وتصرف لهم بشكل قروض ميسرة؛ أي زيادة نسبة التخصيص الاستثماري لقطاع الصناعي- وتحديد نسبة من منتجات القطاع الصناعي الخاص في تجهيز مؤسسات الدولة.
3. دراسة قوائم الاستيرادات- وتحديد السلع التي يمكن انتاجها محليا- واعتماد سياسة حمائية مؤقتة وانتقائية تحد من الاستيرادات غير المنضبطة وتعطى الفرصة للقطاعات السلعية (الزراعية والصناعية) لممارسة نشاطها من جديد، وتفعيل دور الاجهزة القانونية والرقابية في هيئة الجمارك للحد من الفساد الإداري والمالي- ودعم أجهزة السيطرة النوعية والقياس بما يمنع دخول السلع الرديئة إلى الاسواق العراقية- وتصحيح الدعم المشوه وجعل السوق برعاية الدولة.

المصادر

[1] - Vorotnikov and other, Theoretical Basis of Import Substitution in the Agro Industrial Complex, European Research Studies Journal, Volume XXI, Issue 3, Saratov State Agrarian University, Russia ,2018 ,p754.

[2] - Reda Cherif ,Fuad Hasanov, The Pitfalls of Protectionism: Import Substitution vs. Export Oriented Industrial Policy, IMF Working Paper , 2024,p4.

[3]- Toshihiro Atsumi ,Global general equilibrium consequences of import substitution: a new trade theory perspective, Faculty of Economics, Meiji Gakuin University, Japan , 2024,p1

[4] -Shafaeddin and other, From Export Promotion To Import Substitution; Comparative Experience of China and Mexico, International conference on Policy Perspectives on Growth, Economic Structures and Poverty Reduction ,Beijing, China ,2007,p6.

[5] - Nassyrova Anar and others, Role of the Industry Import Substitution Strategy in the Country Economy, IV International Scientific and Practical Conference 'Anthropogenic Transformation of Geospace: Nature, Economy, Society, Advances in Engineering Research, volume 191,Eurasian National University,Kazakhstan,2020,p23.

[6] - خالد احمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2019، ص137.

[7] - Vivek Kumar ,Import Substitution Strategy of Development, International Journal of Management and Economics, Volume 1, Issue 3, India, 2019 ,p44.

[8] – نبيل جعفر عبد الرضا, الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط, الطبعة الاولى, مؤسسة وارث الثقافية للنشر, البصرة, 2008, ص7.

[9] - احمد حسين الهيتي واخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من 1990–2007 الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد2، العدد3، 2010، ص8